

موجز السياسات 2

البيانات الديمغرافية الاجتماعية-الاقتصادية والتجنيد على أساس النوع الاجتماعي في تونس

مقدمة

موجز السياسة هذا هو ملخص لورقة أعدتها إيمان الكشباطي، أستاذة مساعدة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس. وهذه الورقة هي الثانية في سلسلة تتكون من ثلاث أوراق حول النساء والتطرف العنيف في تونس. طلبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعداد البحوث كجزء من مشروع مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة في تونس ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناخ. وجهات النظر الواردة في هذا العمل تُعبّر عن آراء كاتب الورقة الشخصية، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناخ.

يدمج موجز السياسة هذا منظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات منع التطرف العنيف ومكافحته في تونس. استناداً إلى ملاحظة «أن المنظمات المتطرفة تصمم رسائل التجنيد التي تقوم بإعدادها اعتماداً على مظالم سياقية محددة»، يلخص هذا الموجز نتائج الأبحاث حول العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجنسين والتطرف العنيف لتوفير قاعدة أدلة لبرامج منع التطرف العنيف ومكافحته في تونس. ومع ذلك، فإن الروابط بين تمكين المرأة وتبعيتها من ناحية والتطرف العنيف وبرامج منع التطرف العنيف ومكافحته من ناحية أخرى بحاجة إلى مزيد من البحث لفهم آثارها وتأثيراتها المحتملة بشكل أفضل لتوجيه سياسات وبرامج دعم أكثر فعالية.

يعتمد الموجز على المصادر الأولية (وثائق المحكمة) إلى جانب بيانات ثانوية من التقارير والأبحاث الأكاديمية. قام مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة في تونس بتجميع مجموعة البيانات الأصلية من سجلات المحكمة الخاصة بـ384 قضية بين عامي 2011 و2015، شملت 1000 شخص متهم بالإرهاب، منهم 35 امرأة. لم تكن جميع المعلومات ذات الصلة متاحة للألف شخص المدرجة معلوماتهم في مجموعة البيانات، لذلك، يعتمد جزء من التحليل على أقل من هذا العدد كعينة. استخدم البحث سبعة مؤشرات اجتماعية-اقتصادية ذات صلة بتحليل مكافحة التطرف العنيف الذي يعتمد النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تحديد أنماط التجنيد وتأثير التطرف العنيف، وهذه المؤشرات هي:

النوع الاجتماعي، العمر، الموقع الجغرافي، الوضع العائلي، والمستوى التعليمي ومجال الدراسة والمهنة. لا تزال هناك تحديات منهجية في جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في تونس. كان من الضروري استبعاد عناصر ذات صلة محتملة في الحالات التي كانت فيها البيانات محدودة أو غير متوفرة.

بناءً على البيانات التي تم جمعها، فإن أهم نتائج البحث هي:

- لا تمثل النساء سوى أقلية من المجندين في الجماعات المتطرفة العنيفة في تونس مقارنة بالرجال.

- قد يعزز الضعف الاجتماعي - الاقتصادي مشاعر خيبة الأمل لدى المرأة، وهو عامل محتمل لدعم النساء للجماعات المتطرفة العنيفة وانخراطهن فيها. ومع ذلك، هناك أيضاً دليل على أن التهميش النسبي هو أحد أسباب دعمهن للجماعات المتطرفة العنيفة ومشاركتهن فيها.

- النساء بصفة عامة أصغر سناً من الرجال وقت إدانتهم بتهم إرهابية.

- يشكل الشباب أكبر عدد من المشاركين في التطرف العنيف.

- تظهر سجلات المحكمة أنه عندما تُتهم الفتيات (القُصّر) بالإرهاب، يتم اتهام أحد أفراد أسرتهما أيضاً.

- معظم الإرهابيين المدانين في تونس ليسوا متزوجين، مما يشير إلى وجود صلة بين العزوبة والتطرف العنيف.

- من بين الطلاب الذين تم تجنيدهم في مجموعات متطرفة عنيفة، كانت ميول الرجال والنساء لدراسة العلوم هي الأكثر احتمالاً.

ملخص التحليل والنتائج الرئيسية

أ. النوع الاجتماعي

بناءً على بيانات المسح المستخدمة في هذا المشروع، فقد تبين أن الرجال هم أكثر فئة من السكان الذين تم اتهامهم بالتطرف العنيف في تونس. من بين 1000 شخص في عينة البيانات، كان هناك خمسة وثلاثون امرأة (3.5%). من بين تلك العينة، كانت النساء بصفة عامة أصغر سناً من

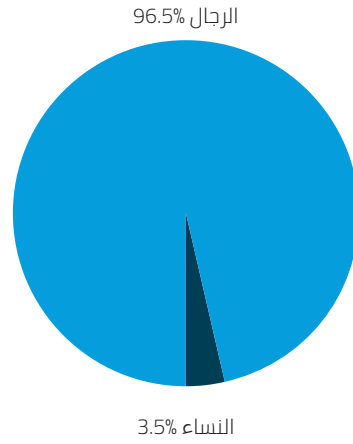
تراعي الفوارق بين الجنسين للنساء المُنظَّمات إلى الجماعات المتطرفة العنيفة ضرورية.

تؤثر ديناميكيات النوع الاجتماعي على مسار وقوع النساء والرجال في فخ التطرف. تختلف الاستراتيجيات المستخدمة لتجنيد النساء عن تلك الموجهة للرجال. يركز التحليل الثانوي على دور التجنيد الذي يعتمد على علاقة القرابة. فعلى سبيل المثال، يتم بصفة عامة تجنيد النساء اللاتي تدعمن التطرف العنيف أو تشاركن فيه من قبل الزوج أو الأقارب الذكور. تشير الدلائل المستقاة من الدراسات الكبيرة التي أجريت على دوافع النساء الإرهابيات إلى أن النساء تنحمن للانضمام إلى الجماعات المتطرفة أو ارتكاب أعمال متطرفة عنيفة لنفس الأسباب التي تدفع الرجال. قد يكون الإحساس أو الوعد بالتمكين عاملاً مغزياً للمرأة في دعم المنظمات الإرهابية أو الانضمام إليها للتخلص من سيطرة المجتمعات الأبوية. هناك حاجة إلى مزيد من البحوث التي تشمل جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لفهم دوافع النساء والرجال في التجنيد لفائدة التطرف العنيف. تشير الأبحاث الثانوية حول الأسباب الجذرية للتطرف العنيف في بلدان أخرى في المنطقة إلى أن تمكين المرأة يمكن أن يسهم في بناء مجتمعات أكثر صموداً أما التهديدات التي ينشرها التعصب والتطرف العنيف. هناك أيضاً حاجة إضافية لفهم التأثير الذي قد تحدثه سياسات الدولة القاسية لمكافحة الإرهاب على النساء والرجال.

ب. السن والتطرف العنيف

الشباب، لا سيما الذكور، هم بصفة عامة الفئة التي يتم تجنيدها لأعمال التطرف العنيف في تونس. يشير تحليل البيانات الثانوية أيضاً إلى أن الشباب أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة. يشك المراهقون في هويتهم، ويميلون إلى عدم الثقة في السلطة، مما يجعلهم أكثر انفتاحاً على التطرف والانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. كما أنهم يعانون من مستويات عالية من البطالة في تونس وأصبحوا أقل انخراطاً في العملية السياسية منذ ثورة الياسمين 2011. غير أن البحوث والتدخلات تُهمل دور تكوين الهوية الذكورية والانتماء وتأثيرها على تجنيد الشباب.

الرجال وقت محاكمتهم. هناك حاجة إلى المزيد من البيانات لمعرفة الأعمار التي يتم فيها تجنيد الرجال والنساء لدعم المجموعات الإرهابية والمشاركة في أنشطتها. التهم الموجهة للنساء والرجال ليست معروفة بدقة، ومع ذلك، تشير دراسة شملت 100 امرأة تم القبض عليهن في الفترة ما بين سبتمبر 2015 وأكتوبر 2018، إلى العديد من الأفعال الإجرامية التي تقع تحت تهمة الإرهاب، تتراوح ما بين محاولة القتال في الخارج والترويج لمحتوى تنظيم الدولة الإسلامية على مواقع التواصل الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن النساء يشاركن في عدة أنواع من الأنشطة تشمل القتال والدعم.



توزع الإدانات بالإرهاب بين الرجال والنساء للعينات المكوّنة من 1000 شخص

تشير النسبة المئوية المنخفضة من النساء المتهمات بالإرهاب في العينة التي تمت دراستها إلى أن محاكمة النساء المتطرفات رسمياً في المحاكم قد تكون أقل احتمالاً مقارنة مع محاكمة الرجال. وقد تسلط هذه النسبة الضوء أيضاً على طبيعة أدوار الرجال والنساء في الجماعات الإرهابية، ذلك أنه على الرغم من لعب النساء لأدوار قتالية، فإن من المرجح أكثر قيام الرجال بهذا الدور. قد يعني هذا أيضاً أن الرجال أكثر عرضة للكشف بالمقارنة مع النساء اللاتي تنشطن في مجالهن الخاص بتقديم الدعم. وقد يكشف هذا التباين الكبير أيضاً عن الافتراض الذي يعتبر أن النساء لا يشاركن في الإرهاب وبالتالي هن أقل عرضة لأن يكنّ عرضة للتحقيقات ولتوجيه التهم إليهن. في حالة وجود أي من هذه الفرضيات، فإن المعالجة القانونية التي

ج. الوضع الاجتماعي - الاقتصادي والتطرف العنيف

تُظهر البحوث الثانوية أن التهميش الاجتماعي - الاقتصادي أو السياسي في بعض الحالات هو سبب محتمل للتجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة . ومع ذلك، تشير أبحاثنا أيضاً إلى أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي لا يمنع بالضرورة دعم الفرد للجماعات المتطرفة العنيفة أو انخراطه فيها . ويشير هذا إلى أن المرأة تدعم و / أو تشارك في التطرف العنيف بسبب الإقصاء النسبي وليس المطلق.

يلعب التفاوت الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والإحباط بسبب غياب الإصلاحات السياسية والاقتصادية دوراً في زيادة التطرف عند الرجال والنساء . على سبيل المثال، أدى تراجع السياحة في أعقاب ثورة الياسمين في عام 2011 وهجمات سوسة في 2016 إلى زيادة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وساء وضع العاملين في هذ القطاع بشكل أكبر، الذين أصبحوا أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة .

قد تلعب الحوافز المالية للنساء للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة دوراً أيضاً، ومع ذلك، ومرة أخرى، هناك القليل من الدراسات التجريبية حول هذا الموضوع في تونس. وتتطلب العلاقة بين فقر المرأة والتطرف العنيف المزيد من البحث. لا نعرف إلا القليل عن مدى تأثير الحرمان النسبي (عدم الوصول إلى الوظائف، تحييز سوق العمل ضد المرأة، الترقّل، وما إلى ذلك) على التوظيف وعملية الإنجراف نحو التطرف.

قد تتفاقم المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي تحرك التطرف العنيف في المناطق الريفية حيث يكون الحرمان عادة أكثر حدة والوصول إلى الموارد محدوداً أكثر. على سبيل المثال، النسبة الأكبر للنساء في الدراسة التي تم إجراؤها من سيدي بوزيد. ومع ذلك، فإن حجم العينة الصغير لهذه الدراسة غير كافٍ لتأكيد العلاقة السببية القطعية بين المنطقة المحرومة اجتماعياً واقتصادياً ودعم الجماعات المتطرفة العنيفة أو التعامل معها.

د. المستوى التعليمي، المهنة والتطرف العنيف

كان عدد الطلبة والطالبات في العينة من الذين يدرسون اختصاصاً علمياً أكثر بالمقارنة مع الذين يدرسون العلوم الاجتماعية في الجامعة. يتوافق هذا الاستنتاج مع انتشار النقابات الطلابية ذات الانتماء الإسلامي في كليات العلوم .

لم تُظهر البيانات التي تم جمعها لهذه الدراسة وجود ارتباط بين مستوى التعليم والانخراط في التطرف العنيف. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم طريقة تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتهميش السياسي على النساء ذوات المستويات التعليمية المختلفة.

مجال الدراسة	العدد	النسبة
العلوم الاجتماعية	1	2.9%
العلوم	7	20.0%
لا جواب	27	77.1%
المجموع	35	100.0

توزع النساء الموقوفات على ذمة قضايا إرهاب حسب الاختصاص الأكاديمي

ه. أنماط الحالة الاجتماعية والتطرف العنيف

بناءً على بيانات العينة، الرجال والنساء المعنيون بالتطرف هم بصفة عامة غير متزوجين، مما يشير إلى وجود صلة بين العزوبة والتطرف العنيف. 18 امرأة من أصل 29 (63%) و518 رجل من أصل 754 (69%) كانوا غير متزوجين

الحالة الاجتماعية	رجال	نساء	الإجمالي
أعزب / عزباء	518	18	536
متزوج / ة	229	10	239
مطلق/ة	04	1	5
أرمل/ة	3	0	3

217	6	211	لا جواب
1000	35	965	الإجمالي

توزع النساء المحتجزات في قضايا محكمة الإرهاب حسب الاختصاص الأكاديمي

يتوافق توزيع الحالة الاجتماعية في هذه العيّنة مع الدراسات الثانوية التي تشير إلى أن الزواج والزواج بالإكراه هما أحد وسائل التجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة في تونس . تشير التقارير في تونس وفي أماكن أخرى إلى أن الجماعات المتطرفة العنيفة تُشرك النساء، سواء بشكل شخصي أو عبر العالم الافتراضي، من خلال وعد بعلاقة أو زواج. يرى الأستاذ عبد اللطيف الحناشي، أستاذ التاريخ بجامعة منوبة وباحث في شؤون المرأة الجهادية، أن «الضغوط الاقتصادية الرهيبة سمحت للجماعات الإرهابية بتجنيد الشباب للانضمام إلى الجهاد في سوريا وليبيا من خلال الوعد (ولكن عادةً لا يتم الوفاء بهذا الوعد) بتقديم دفعات مادية مقابل الجنس». ومع ذلك، هناك معلومات محدودة متاحة حول هذا الموضوع، الذي يثير الكثير من التعاليق والجدل.

قد يكون الوعد بزوجة طافراً للرجل للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة . يمكن أن يتخذ جهاد النكاح، كما يُسقى، مجموعة متنوعة من الأشكال بما في ذلك الزواج القسري، زواج الأطفال، الزواج المؤقت، الدعارة، الزواج الرومانسي. في مثل هذه الزيجات، لا تكون موافقة المرأة ضرورية. وفي هذا السياق تقول نبيلة حمزة، أن «(عرف المجموعة) يسمح بالزواج المؤقت لتلبية الاحتياجات الجنسية للمقاتلين والفوز بالجنة». ويُعاقب على الزواج لأغراض إرهابية بالسجن كما أن الزواج القسري يتعارض مع القانون التونسي.

و. الديناميكيات الخاصة بكل نوع اجتماعي والتطرف العنيف

تؤثر ديناميكيات النوع الاجتماعي على أنماط التجنيد ودعم التطرف العنيف. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لاستكشاف ديناميكيات وأنواع الأدوار التي تتبناها النساء في الجماعات المتطرفة العنيفة، رغم أنه من المعروف الآن أن النساء يشاركن في القتال

ويعملن في توفير الدعم، وتشرفن على اللوجستيات وتنشئة وتربية الجيل القادم من المقاتلين وما إلى ذلك، و هي أدوار ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأهداف المجموعة . يعتمد جزء من هذا البحث على مصادر مكتوبة من جماعات متطرفة عنيفة، وكذلك على روايات مباشرة من النساء العائدات .

قد تستخدم الجماعات المتطرفة العنيفة أيضاً روايات عن تمكين المرأة في الثورات الدينية كتكتيك للتجنيد. قد يجذب التمثيل «النموذجي» لحياة النساء والرجال على أساس المفاهيم الذكورية والأنثوية النساء إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. هناك نوع من التوتر المرتبط بالمعلومات حول دور المرأة في الجماعات المتطرفة العنيفة. لذلك، من الصعب التأكد من أن الديناميكيات القائمة على النوع الاجتماعي هي التي تحكم حياة الرجال والنساء داخل هذه المجموعات. وبالتالي، يجب إجراء المزيد من الدراسات التجريبية (النوعية والكمية) لفهم العلاقة بين التطرف العنيف في تونس وبين تمكين المرأة ليكون هذا الفهم أساساً لآلية تمكن من منع النساء من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة أو دعمها أو من استخدام تمكين المرأة كقصة تغري المرأة للاتحاق بالجماعات المتطرفة العنيفة.

تشير البحوث الأخرى المستندة إلى المقابلات إلى أن المظالم المتعلقة بمحدودية توفير الرعاية الاجتماعية من طرف الدولة وعدم استجابتها للاحتياجات الأساسية جعلت النساء عرضة للمجموعات المتطرفة العنيفة. قد يكون هذا نتيجة لارتفاع مستويات البطالة بين النساء (22.7%) مقارنة بمعدل البطالة بين الرجال (12.5%) .

اعتمدت الجماعات المتطرفة العنيفة على الإنترنت لاستهداف الشباب والشابات. ومع ذلك، لا يوجد سوى القليل من الأبحاث حول الأبعاد المرتبطة بالنوع الاجتماعي للتجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي داخل تونس. تشير بعض المصادر إلى أنه يتم تجنيد النساء عبر وسائل التواصل الاجتماعي عندما يشعرن بالعزلة أو عندما يعشن في بيئة لا تسمح بحرية النقاش. قامت النساء التونسيات بإدارة المواقع الإلكترونية المتطرفة العنيفة وأصبحن «مؤثرات» في شبكات التواصل الاجتماعي التي تجند الشباب والشابات. أشار غرامي وعرفاوي أن فاطمة الزواغي كانت قائدة مع أنصار الشريعة في تونس، حيث

راقبت وسائل التواصل الاجتماعي وأصدرت أوامر لخلابا المنظمة بعد أن سجنّت السلطات التونسية زعمائها الذكور في شباط 2013 وذلك حتى اعتقالها في عام 2014.

التوصيات

بالنسبة للحكومة:

1. يجب على الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لتحسين إعداد الدراسات المتعلقة بدوافع تجنيد المتطرفين العنيفين، بما في ذلك تجنيد النساء
2. ضحايا العنف الاقتصادي عرضة للتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية. يجب أن تراعي السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة المساواة بين الجنسين وأن تدعم النساء الأكثر عرضة لخطر العنف الاقتصادي وعدم المساواة
3. دعم الإصلاحات في قوانين الميراث لجعلها أكثر إنصافاً حتى تتمكن المرأة من الحصول على مستقبل اقتصادي أكثر أمناً
4. يجب أن تستهدف سياسات الحكومة في التعليم والتوظيف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفئات المستضعفة وتحميها، ولا سيما الشباب والشابات. يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات محددة حسب احتياجات المناطق لمراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة في جميع أنحاء البلاد. تحتاج هذه الاستراتيجيات إلى مراعاة التجارب المختلفة للرجال والنساء.

بالنسبة للمجتمع المدني والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات البحثية:

1. هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات التجريبية الشاملة حول ديناميكيات النوع الاجتماعي والديناميكية الاجتماعية-الاقتصادية للتجنيد والتعبئة للجماعات المتطرفة العنيفة، وحول الآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي للتطرف العنيف الذي يؤثر على النساء والرجال. ويشمل ذلك تكوين الهوية الذكورية والانتماء وتأثيرها على تجنيد الشباب.
2. هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التجريبية

الشاملة حول تأثير الحرمان النسبي، بما في ذلك قلة الفرص للحصول على وظائف، والتحرير في سوق العمل ضد المرأة، والترمل على التجنيد وعملية التطرف. يمكن أن يسهم هذا البحث في إنشاء سياسة حكومية أكثر استهدافاً وفعالية.

3. سوف يكون التعاون بين الجمعيات النسائية الدينية والعلمانية أكثر فعالية في منع التطرف العنيف ودعم الأمن الاقتصادي للمرأة

Aliaga, Lola et Kloé Tricot O'Farrell. "Counter-terror in Tunisia: A Road Paved with Good Intentions?" London : Saferworld, 2017, <https://www.saferworld.org.uk/long-reads/counter-terror-in-tunisia-a-road-paved-with-good-intentions>.

Al Maghreb. "Tunisian Women in the Salafist Takfiri Fighting Organizations." Al Maghreb, 5 janvier 2017.

Gambetta, Diego and Steffen Hertog. Engineers of Jihad: The Curious Connection between Violent Extremism and Education. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2016.

Grami, Amel. "Why Tunisian Women are Involved in Terrorism?" Tunisie Telegraph, 14 August 2015.

Grami, Amel and Monia Arfaoui. Les femmes et le terrorisme: étude genre [Women and terrorism: gender study]. Tunis: Maison Miskilini, 2017.

Hamza, Nabila. "Femmes Jihadistes, actrices à part entière ou simples victimes ?" Leaders, juillet 2016. http://www.leaders.com.tn/uploads/FCK_files/Femmes%20jihadistes.pdf

Hannachi, Abdellatif. "Tunisian women within Armed Salafi-Takfiri Organizations." Le Maghreb, 5 janvier 2017.

Ilyas, Mohammed. "Women affiliated with Muslims against Crusades and Women4Shariah." Journal of Muslims in Europe 3, 1 (2014): 49-65.

Jacques, Karen, and Paul J. Taylor. "Female Terrorism : A Review." Terrorism and Political Violence 21, 3 (2009): 499-515. DOI: 10.1080/09546550902984042.

Johnston, Melissa, Jacqui True and Zineb Benalla. "Gender Equality and Violent Extremism: A Research Agenda for Libya." Le Caire : ONU Femmes 2019.

Lahoud, Nelly. "Empowerment or Subjugation : An Analysis of Isil's Gender Messaging." ONU Femmes : New York, 2018.

Macdonald, Geoffrey and Luke Waggoner. "Dashed Hopes and Extremism in Tunisia." Journal of Democracy 29, 1 (2018): 126-140.

Oxfam et ONU Femmes. "Penser le genre dans les réponse à l'extrémisme violent en Tunisie: Enjeux conceptuels, état des lieux, pistes d'action."

Oxfam et ONU Femmes : Tunis, novembre 2018. <https://maghreb.unwomen.org/fr/ressources-medias/publications/2018/12/penser-le-genre-dans-les-reponses-a-lextremisme-violent-en-tunisie#view>

Pearson, Elizabeth et Emily Winterbotham. "Women, Gender and Daesh Radicalisation." The RUSI Journal 162, 3 (2017): 60-72. DOI: 10.1080/03071847.2017.1353251.

Radaoui, Ridha, Imen Kochbati et Mariem Kzara. "Le terrorisme en Tunisie à travers les dossier judiciaires." Tunis : Centre Tunisien de Recherches et d'Etudes sur le Terrorisme, Forum des Droits Economiques et Sociaux, octobre 2016.

Raflick, Jenny. Terrorisme et mondialisation : Approches historiques. Paris: Bibliothèque des sciences humaines, 2016.

Youssef, Maro et Hamza Mighri. "Women's Groups Take on Radicalization in Tunisia." Washington, D.C. : Dotation Carnegie Endowment for International Peace, 26 mars 2019. <https://carnegieendowment.org/sada/78685>.

Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). "Journey to Extremism in Africa : Drivers, Incentives and the Tipping Point for Recruitment." New York : UNDP, 2017.

Zelin, Aaron Y. "Tunisia's Female Jihadists." The Washington Institute Policy Watch, 31 octobre 2018, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/tunisas-female-jihadists>.

وجهات النظر الواردة في هذا العمل تُعبّر عن آراء كاتب الورقة الشخصية، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناخ.



MONASH
University

MONASH
GENDER
PEACE AND
SECURITY